

بعد مرور أزيد من شهرين على جوابكم على سؤالنا رقم 3858 بتاريخ 13 مارس 2024 بخصوص هذه القاعة الرياضية والذي أكدتم فيه أن المحل المذكور مغلق وأن صاحبه تقدم بطلب الحصول على رخصة، تبين لنا من خلال شكايات الساكنة أن المعني بالأمر ظل يستغل هذا المحل دون توقف إلى اليوم، ودون الحصول على الرخصة ضدا على قانون الملكية المشتركة، كما أن المجلس الجماعي

للهرهورة توصل بشكايات وتعرضات مكتوبة ولم يسهر على التطبيق السليم للمسطرة المعمول بها في هذا الباب، حيث لم ينشر أي قرار بالترخيص من عدمه ليتسنى للعموم الاطلاع عليه واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، كما لم يطبق قرار الإغلاق إلى حين استكمال المسطرة، وتغاضى عن ممارسة القاعة المذكورة لنشاطها رغم الشكايات المودعة لديه ولدى السلطة المحلية.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن:

– الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها من أجل إغلاق هذه القاعة الرياضية التي تقوض سكينه وطمأنينة الساكنة كما ورد في جوابكم المشار إليه سابقا، وضمان تنفيذ القانون دون تمييز بين أصحاب المحلات؟

– الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها من أجل إنصاف الساكنة المتضررة؟
وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء: المستشار البرلماني

السطي خالد